مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (12/00 بتوقيت نيويورك، 18/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، و2/00 من صباح يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2014/56*
Original: English

تقرير للأونكتاد يشير إلى ضرورة عكس مسار الحلقة المُفرغة الاقتصادية التي تحاصر أشد بلدان العالم فقراً حتى يتسنى بلوغ الأهداف الإنمائية الجديدة

أقل البلدان نمواً هي ساحة المعركة التي ستشهد نجاح أو فشل خطة التنمية المقترحة لما بعد عام 2015

جنيف، 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 – يشير تقرير أقل البلدان نمواً 2014[1] إلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يستخلص الدروس من فشل معظم البلدان الأشد فقراً في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على الرغم من تسجيلها نمواً اقتصادياً قوياً – وهي ظاهرة يُطلق عليها التقرير "مفارقة أقل البلدان نمواً".

ويذكر التقرير – المعنون *النمو مع التحول الهيكلي: خطة تنمية لما بعد عام 2015* – أن أقل البلدان نمواً هي ساحة المعركة التي ستشهد نجاح أو فشل خطة التنمية لما بعد عام 2015. وسيتوقف النجاح على الإجراءات التي سيتخذها المجتمع الدولي وأقل البلدان نمواً لتحويل اقتصاداتها هيكلياً وكسر الحلقة المفرغة للتنمية البشرية والاقتصادية التي أوقعت هذه البلدان في براثن الفقر.

وتنشأ مفارقة أقل البلدان نمواً من فشل اقتصادات هذه البلدان في تحقيق التغييرات الهيكلية على الرغم من نموها نمواً قوياً نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات وتزايد تدفقات المعونة. وهناك مفارقة مماثلة واجهتها أيضاً بعد البلدان النامية الأخرى – التي لا تدخل في فئة البلدان "الأقل نمواً" – وبخاصة البلدان التي تعتمد في المقام الأول على السلع الأساسية في الإنتاج والتوظيف والتصدير.

غير أنه في الفترة ما بين عامي 2002 و2008 تجاوز نمو أقل البلدان نمواً الرقم المستهدف المتفق عليه في المجتمع الدولي وهو 7 في المائة، وحتى بعد الأزمة المالية لعام 2008، حققت هذه البلدان نمواً أسرع من نمو البلدان النامية الأخرى، بمعدل بلغ 5.7 في المائة سنوياً في المتوسط.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) يمكن الحصول على التقرير (رقم المبيع E.14.II.D.7, ISBN: 978-92-1-112880-2) من مكتب بيع وتسويق منشورات الأمم المتحدة، في العنوان المذكور أدناه أو من وكلاء بيع منشورات الأمم المتحدة في أنحاء العالم. والسعر هو: 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (يُمنح خصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية، وبنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويرجى إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى العنوان التالي: United Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States of America. Tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, https://unp.un.org.

وبلد وحيد من أقل البلدان نمواً – هو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية – في سبيله إلى تحقيق الغايات المنشودة للأهداف الإنمائية للألفية السبعة جميعها الوارد تحليلها في التقرير، وهناك أربعة بلدان فقط من مجموع 39 بلداً من أقل البلدان نمواً خارج منطقة آسيا وجنوب شرق آسيا (إثيوبيا، وأوغندا، ورواندا، وملاوي) في سبيلها إلى بلوغ غالبية هذه الغايات.

ويشير التقرير إلى أنه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، انخفض الفقر العالمي بمقدار النصف نتيجة للتقدم السريع المحرز في أكثر البلدان النامية تقدماً. ولكن يتوقع أن يكون القضاء على الفقرة بحلول عام 2030 هدفاً رئيسياً من أهداف خطة التنمية لما بعد عام 2015. وهذا يعني القضاء عليه تماماً في كل مكان – وهو أمر سيكون بالغ الصعوبة في أقل البلدان نمواً. وأداء هذه البلدان سيحدد بدرجة كبيرة نجاح أو فشل خطة التنمية لما بعد عام 2015 برمتها.

ويذكر التقرير أن القضاء على الفقر في 15 عاماً هدف يفوق كثيراً في طموحه الغاية المنشودة للهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض الفقر بمقدار النصف في 25 عاماً. فالصين نفسها لم تحقق ذلك، على الرغم من تسجيلها نمواً وتنمية استثنائيين على الصعيد الاقتصادي في ضعف هذه المدة. وبالإضافة إلى ذلك، تفاقم عدم اليقين بشأن توقعات أسعار الصادرات بعد الأزمة المالية، بينما توقفت الزيادة في المعونات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً نتيجةً لسياسات التقشف التي تتبعها البلدان المانحة.

ويسلِّط التقرير الضوء على ثلاث أوليات سياساتية أساسية في إطار خطة التنمية لما بعد عام 2015 لأقل البلدان نمواً وهي: تعبئة الموارد للاستثمار على نحو يحقق أقصى تأثير إنمائي ممكن، وتوجيه هذه الموارد نحو الأنشطة الاقتصادية التي تُسهم بشكل حاسم في تحويل اقتصاداتها ووضع سياسات للاقتصاد الكلي تشجع الاستثمار ونمو الطلب بدلاً من تثبيطهما. ويجب أن يكون تنويع الاقتصادات الريفية أيضاً عنصراً رئيسياً من عناصر التحول من أجل القضاء على الفقر.

ويذكر التقرير، مع ذلك، أن نجاح خطة ما بعد عام 2015 سيتوقف أيضاً على العوامل التالية:

- وفاء المانحين بالتزاماتهم المستمرة منذ أمد طويل بشأن كمية وشروط المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك جعل دعمهم مستنداً إلى الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة؛
- حدوث تغييرات في النظام المالي الدولي لتحسين الوقاية من الأزمات ومواجهتها؛
- الإدارة العالمية للضرائب؛
- حدوث تغييرات في النظام التجاري الدولي لمنح أقل البلدان نمواً فرص النفاذ إلى الأسواق التي تحتاج إليها والسماح لها باستخدام السياسات التجارية في دعم خططها الإنمائية؛
- العمل العالمي السريع والفعال والمنصف للتصدي لتغير المناخ.

ويشير التقرير إلى أن التنمية لا تقتصر على النمو الاقتصادي. فهي تتطلب تحولاً هيكلياً للقاعدة الاقتصادية في عمليتين متوازيتين هما: زيادة إنتاجية العمل في الأنشطة الإنتاجية وتحويل الأيدي العاملة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة – مثل الزراعة والخدمات الصغيرة الحجم خارج الاقتصاد الرسمي – إلى أنشطة أكثر دينامية تتميز بإنتاجية أعلى، مثل الصناعة التحويلية والخدمات المرتفعة القيمة. فليس النمو الاقتصادي وحده هو ما يحدِّد أداء أقل البلدان نمواً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإنما عمليتي التحول الهيكلي هاتين مجتمعتين.

ويذكر التقرير أن جوهر خطة التنمية لما بعد عام 2015 ينبغي أن يكون تحقيق حلقة إيجابية تربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، وتعكس مسار الحلقة المفرغة التي تحاصر حالياً أقل البلدان نمواً. فالحد من الفقر، وتحسين التغذية والصحة، ورفع مستوى التعليم أمور تزيد من طاقة البشر الإنتاجية. وزيادة طاقة البشر الإنتاجية يمكن أن تُحد من الفقر وتحسن التغذية والصحة وترفع مستوى الإنجاز التعليمي. لكن التقرير يشير إلى أن ذلك يتطلَّب تحويل الطاقة الإنتاجية إلى دخول أعلى. وهذا يعني خلق مزيد من فرص العمل الأعلى دخلاً ويتطلب تحولاً اقتصادياً.

ملاحظة: هناك ثمانية وأربعون بلداً تصنفها الأمم المتحدة حالياً في فئة أقل البلدان نمواً. وهذه البلدان هي: إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور – ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو

الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

.**.